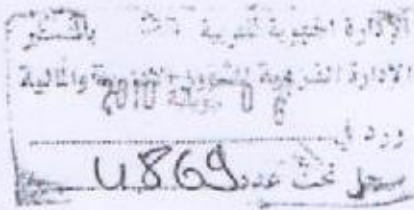


28 أفريل 2010



الجمهورية التونسية
الوزارة الأولى

الهيئة العامة للتوظيف العمومية

3/11711

من الوزير الأول
إلى
السيد وزير التربية

الموضوع : إمكانية الخصم من مرتبات الأعوان العموميين بعنوان تبرع.

المرجع: إحالتكم عدد 5478 بتاريخ 17 مارس 2010 و المسجلة بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 02/1108 بتاريخ 18 مارس 2010

*** **

و بعد، لقد طلبتم ضمن إحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه منكم بما يمكن اعتماده في خصوص إمكانية الحجز على مرتبات بعض الأعوان الذين تقدموا بالتماس برغبون بمقتضاه التبرع بيوم عمل للمساهمة في كلفة بناء مقر الاتحاد العام التونسي للشغل.

و الجواب، انشرف بإعلامكم أنه طبقا للتشريع الجاري به العمل لا يرخّص للإدارة المبادر بالحجز أو الإحالة على المرتب الشهري للأعوان الراجعين لها بالنظر إلا في الصور التي ضبطتها القوانين المنطبقة في المجال، سواء أحكام النظام الأساسي العام لأعوان الوظيفة العمومية أو القانون عد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 والمتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي، أو مجلة المحاسبة العمومية.

وفي هذا المجال يتم الحجز على المرتب في وضعيات إدارية محددة على غرار الغياب غير المبرر، حيث يتم الحجز من المرتب بهذا العنوان طبقا لترخيص الفصل 35 من النظام الأساسي العام لأعوان الوظيفة العمومية، أو الحجز بعنوان المساهمة في نظام التقاعد والحيطة الاجتماعية ورأس الماء عند الوفاة (الفصل 8 و 9 و 10 و 11 و 12 من القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 والمتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي) أو بعنوان الضريبة على الدخل (الفصل 25 من القانون عدد 114 لسنة 1990 المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 والمتعلقة بإصدار مجلة الضريبة على الدخل).

وفي نفس السياق، يتم الحجز أو الإحالة كذلك في صورة اتصال الإدارة بحكم قضائي بات صاعد في الغرض، أو في نطاق ما تنص عليه مجلة المحاسبة العمومية أو القوانين والالتفاقيات المنظمة للاقتراض والتي تنص في وضعيات خصوصية على تخويل الإدارة تبعا لمكتوب رسمي في الغرض الحجز من المرتب وتحويله مباشرة لحساب الهيكل المعني.

أما في فيما يتعلق بوضعية التبرع لفائدة الغير، فإن المساهمة تكون بصفة شخصية و مباشرا لدى الطرف المتبرع له، ولا تقبل الإدارة القيام بأي تدخل في هذا المجال.

مكتب الضبط المركزي

29 أفريل 2010

عن الوزير الأول
رئيس الهيئة العامة للتوظيف العمومي